دعماً لإستراتيجية «مجموعة بنك برقان» الإقليمية.. وتعزيزاً لنموذج الأعمال المصرفية مع زيادة التركيز على التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية للمؤسسات

مساهمو «الخليج المتحد» يوافقون على تحويل اسمه إلى «برقان البحرين»

عبدالله الناصر: نطمح لبناء مجموعة مصرفية أكثر قوة وتنويع حلولنا لتشمل التمويل الإسلامي

طوني ضاهر: نعمل على بناء منصة مصرفية أكثر تكاملاً لخدمة عملائنا عبر مختلف الأسواق

الشيخ عبدالله ناصر الصباح

طوني ضاهر

في إطار مواصلة تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى تعزيز عملياته الأساسية في الكويت وبناء نموذج مصرفي إقليمي أكثر تكاملا وتميزا، أعلن بنك برقان موافقة مساهمي بنك الخليج المتحد (UGB)، خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عقد بتاريخ 3 سبتمبر 2026، على مقترح تغيير اسم البنك إلى «بنك برقان البحرين»، وذلك خاضع لاستكمال الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية.

وتمثل عملية التغيير المخطط لها إلى الاسم الجديد خطوة مهمة في إطار التطوير المستمر لنموذج أعمال مجموعة بنك برقان على المستوى الإقليمي، وعند استكمالها، من المقرر أن تضطلع عمليات البنك في البحرين بدور استراتيجي مهم ضمن المجموعة، مع زيادة التركيز على تعزيز قدراته في مجال الخدمات المصرفية والتمويلية الإسلامية، بما يكمل مجموعة المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك برقان حاليا، ويوسع قدرة المجموعة على تلبية احتياجات العملاء المالية الممتدة عبر الكويت والأسواق الإقليمية الرئيسية.

وتدعم هذه الخطوة استراتيجية بنك برقان الشاملة والرامية إلى تعزيز مكانته في الكويت، بالتوازي مع التوسع المدروس في قدراته عبر شبكة عملياته الإقليمية. ومن خلال تعزيز مواءمة عمليات البنك في البحرين مع علامة بنك برقان واستراتيجيته ونموذج أعماله، تسعى المجموعة إلى بناء نموذج مصرفي أكثر مرونة وتكاملا، يتيح لها الاستفادة من شبكة علاقاتها وخبراتها وقدرتها على التواجد بالأسواق في مختلف أنحاء المنطقة.

وقال الشيخ عبدالله ناصر الصباح، رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج المتحد (UGB): «يعكس هذا التغيير المقترح خطوة مدروسة ضمن مسيرة التطور المستمرة لمجموعة بنك برقان، ونطمح إلى بناء مجموعة مصرفية أكثر قوة وتكاملا، ترتكز على أعمالنا الرئيسية في الكويت، وتدعمها قدرات متميزة عبر أسواقنا الإقليمية، ويأتي ذلك أيضا في إطار استراتيجيتنا لتنويع حلولنا المالية لتشمل التمويل الإسلامي، بما يعزز قدرتنا على تلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائنا، ومن شأن تعزيز المواءمة الاستراتيجية لعملياتنا في البحرين مع المجموعة أن يدعم هذه الركائز، ويعزز قدرتنا على تحقيق نمو مستدام، ضمن رؤية استراتيجية أكثر وضوحا وترابطا، بما يسهم في تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل».

وقال طوني ضاهر، رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان: من خلال تعزيز مواءمة عملياتنا في البحرين مع بنك برقان، وزيادة تركيزها على التمويل الإسلامي والحلول المصرفية للشركات، نعمل على بناء نموذج أكثر تكاملا، قادر على خدمة العملاء الذين تتسع احتياجاتهم بصورة متزايدة لتشمل أسواقا متعددة. وستتيح لنا هذه الخطوة توظيف شبكة علاقات المجموعة وخبراتها وانتشارها الإقليمي بصورة أكثر مرونة وفاعلية، وبما ينسجم بشكل راسخ مع شعارنا «أنت دافعنا».

وفي إطار استراتيجيتها المستقبلية، ستواصل عمليات البنك في البحرين تركيزها على الخدمات المصرفية للمؤسسات، مع اهتمام خاص بتوسيع محفظتي التمويل الإسلامي والاستثمارات في الخزينة، إلى جانب تعزيز القدرات في مجالات الخدمات المصرفية للشركات، والدخل الثابت، ومنتجات الخزينة والأسواق العالمية.

ويستهدف هذا النموذج بشكل رئيسي العملاء ذوي الملاءة المالية العالية، والمكاتب العائلية، وعملاء الشركات، والمؤسسات المالية، مع تركيز جغرافي يشمل الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ويهدف التركيز المتزايد على التمويل الإسلامي إلى تعزيز كفاءة المجموعة في تلبية متطلبات العملاء الباحثين عن حلول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتكامل مع مجموعة الخدمات المصرفية الشاملة التي تقدمها مجموعة بنك برقان، علما أن الترخيص الحالي للبنك في البحرين يتيح له تقديم خدمات التمويل الإسلامي والتقليدي على حد سواء، دون أن يتطلب التغيير الاستراتيجي المزمع أي تعديل في طبيعة هذا الترخيص.

ويعكس التغيير المخطط لبنك الخليج المتحد أيضا الخطط الطموحة لمجموعة بنك برقان لتطوير نموذج مصرفي إقليمي تتكامل فيه أعمالها بشكل أكبر ضمن استراتيجية وعلامة تجارية ونهج موحد لخدمة العملاء، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القدرات التي تتناسب مع خصوصية كل سوق وتلبي احتياجات قاعدة عملائه.

وكان مصرف البحرين المركزي قد أصدر عدم ممانعته على التغيير المقترح لاسم البنك مطلع العام الحالي في يناير، وبعد موافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية، لاتزال العملية خاضعة لاستكمال عدد من المتطلبات الرقابية والقانونية، بما في ذلك الحصول على موافقات وزارة التجارة والصناعة ومصرف البحرين المركزي بشأن التعديلات المطلوبة على عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي.

ولا يصبح الاسم القانوني الجديد نافذا إلا بعد توثيق عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين لدى كاتب العدل، وإصدار نسخة حديثة من السجل التجاري. وإلى حين استكمال هذه المتطلبات، تقتصر موافقة الجمعية العامة غير العادية على إقرار تغيير الاسم، ولا يترتب عليها، بحد ذاتها، دخول الهوية الجديدة للبنك حيز النفاذ.

ومن خلال هذه الخطوة، تواصل مجموعة بنك برقان المضي قدما في تنفيذ استراتيجيتها التي ترتكز على قوة عملياتها الأساسية في الكويت، وتطوير قدرات إقليمية نوعية، وبناء نموذج مصرفي أكثر تكاملا، بما يعزز كفاءتها على تلبية احتياجات عملائها المتطورة والمتزايدة عبر مختلف الأسواق.

ادانا الناصر: «برقان ـ البحرين» إضافة مهمة إلى أعمال المجموعة ونافذة للصيرفة الإسلامية

«كيبكو» تؤكد التزامها تجاه بنك برقان وثقتها بنموه المستقبلي

واثقون بقدرة البنك على الاستفادة من الفرص المتاحة في الكويت والخليج

الشيخة ادانا الناصر

أكدت شركة مشاريع الكويت (القابضة) ـ كيبكو ـ التزامها تجاه بنك برقان وثقتها بآفاق نموه على المدى الطويل، وذلك بالتزامن مع مضي البنك في عملية زيادة رأسماله من خلال إصدار حقوق أولوية بقيمة تصل إلى 50 مليون دينار.

وبصفتها مساهما استراتيجيا طويل الأمد، ترى «كيبكو» أن زيادة رأس المال تعزز المركز الرأسمالي لبنك برقان وتدعم تنفيذ استراتيجيته، في ظل فرص النمو المتاحة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وكان باب الاكتتاب في حقوق الأولوية لبنك برقان قد فتح في 14 أغسطس ويستمر حتى 14 سبتمبر 2026، حيث تشمل العملية إصدار 277,777,777 سهما عاديا جديدا بسعر إصدار يبلغ 180 فلسا للسهم، وبحصيلة تصل إلى 50 مليون دينار، بما يسهم في تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك ومرونته المالية.

وترى «كيبكو» أن بنك برقان في موقع جيد للمرحلة المقبلة، مستفيدا من قوة أعماله الأساسية في الكويت والفرص التي تتيحها الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تنفذها الحكومة الكويتية، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالتمويل العقاري، والتي من شأنها أن تفتح مجالات جديدة أمام القطاع المصرفي، ما عزز استحواذ البنك في عام 2025 على بنك برقان ـ البحرين (بنك الخليج المتحد سابقا) حضوره في المنطقة ووسع نطاق خدماته.

ويقدم بنك برقان ـ البحرين الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الكبرى بموجب ترخيص مصرفي تقليدي إلى جانب نافذة للصيرفة الإسلامية، ما يتيح فرصا إضافية في الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي.

وأدى الاستحواذ كذلك إلى انضمام كامكو إنفست إلى مجموعة بنك برقان، بما يضيف خبراتها في إدارة الثروات والأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية، ويتيح تقديم مجموعة أوسع من منتجات وخدمات إدارة الثروات والاستثمار لعملاء بنك برقان.

وبهذه المناسبة، قالت الرئيسة التنفيذية لمجموعة «كيبكو» الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح: لطالما كان بنك برقان أحد الاستثمارات الرئيسية ضمن مجموعة كيبكو، والتزامنا بزيادة رأس المال يعكس ثقتنا بالبنك وإدارته واستراتيجيته، ونرى فرصا واعدة أمام البنك في الكويت والمنطقة، مدعومة بقوة أعماله الأساسية والتطورات الاقتصادية والتشريعية في الكويت.

وأضافت: يمثل بنك برقان ـ البحرين إضافة مهمة إلى أعمال المجموعة، بما يوفره من حضور في السوق البحريني ونافذة للصيرفة الإسلامية، كما أن انضمام كامكو إنفست يتيح للبنك توسيع خدمات إدارة الثروات والاستثمار وتقديم مجموعة أكبر من المنتجات لعملائه، ونرى في تكامل هذه القدرات فرصة لتعميق علاقات البنك مع عملائه وتنويع مصادر الدخل ودعم النمو المستدام.

وقالت: تدعم زيادة رأس المال هذه المرحلة من تطور بنك برقان، ونحن على ثقة بقدرة البنك على الاستفادة من الفرص المتاحة في الكويت والخليج وتحويل استثماراته إلى أداء أقوى وقيمة مستدامة على المدى الطويل.

وتؤمن «كيبكو» بأن قوة أعمال بنك برقان في الكويت، إلى جانب وجوده في البحرين وقدراته في الصيرفة الإسلامية وإدارة الثروات والاستثمار، بالإضافة إلى حضوره الراسخ في الجزائر وتونس وتركيا، تشكل قاعدة قوية لتوسيع خدماته وتعزيز علاقاته مع العملاء والاستفادة من فرص النمو في أسواق المنطقة.

55,569 حساب تداول نشط بنهاية أغسطس 2026

المؤسسات أكبر المتعاملين في البورصة.. استحوذت على 67,4٪ من الأسهم المبيعة

قال تقرير «الشال الاقتصادي الأسبوعي» ان قطاع المؤسسات والشركات حافظ على موقعه كأكبر المتعاملين في بورصة الكويت خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، مع ارتفاع حصته من إجمالي التعاملات مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025.

وأوضح التقرير، استنادا إلى تقرير الشركة الكويتية للمقاصة، حجم التداول للسوق الرسمي للفترة من 1 يناير 2026 حتى 31 أغسطس، المنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقا لجنسية وفئة المتداولين، أن قطاع المؤسسات والشركات استحوذ على 67,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، مقارنة بـ 61,4٪ للفترة ذاتها 2025، كما استحوذ على 66,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، مقابل 63٪ للفترة ذاتها 2025.

وباع قطاع المؤسسات والشركات أسهما بقيمة 9,050 مليارات دينار، فيما اشترى أسهما بقيمة 8,988 مليارات دينار، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعا وبنحو 61,543 مليون دينار.

وجاء قطاع الأفراد في المرتبة الثانية بين المساهمين في سيولة السوق، إلا أن حصته اتجهت إلى الانخفاض، إذ استحوذ المستثمرون الأفراد على 30,0٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، مقارنة بـ 35,1٪ للفترة ذاتها 2025، كما استحوذوا على 29,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، مقابل 36,7٪ للفترة ذاتها 2025.

واشترى المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 4,033 مليارات دينار مقابل مبيعات بلغت قيمتها 3,959 مليارات دينار، ليصبحوا الفئة الوحيدة التي سجلت صافي شراء، وبنحو 74,077 مليون دينار.

وحل قطاع حسابات العملاء «المحافظ» ثالثا مع ارتفاع حصته من التداولات، إذ استحوذ على 2,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، مقارنة بـ 1,4٪ للفترة ذاتها 2025، وعلى 2,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، مقابل 1,3٪ للفترة ذاتها 2025.

وباع قطاع حسابات العملاء أسهما بقيمة 349,315 مليون دينار، فيما بلغت قيمة مشترياته 349,057 مليون دينار، ليسجل صافي تداولات بيع بنحو 258 ألف دينار.

وجاء قطاع صناديق الاستثمار في المرتبة الأخيرة بين المساهمين في سيولة السوق، مستحوذا على 0,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، وهي النسبة ذاتها المسجلة للفترة ذاتها 2025، بينما بلغت حصته 0,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، مقارنة بـ 0,5٪ للفترة ذاتها 2025.

وباعت صناديق الاستثمار أسهما بقيمة 68,494 مليون دينار، في حين اشترت أسهما بقيمة 56,219 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتها بيعا نحو 12,275 مليون دينار.

وعلى مستوى جنسيات المتداولين، أشار «الشال» إلى استمرار الطابع المحلي لبورصة الكويت، مع بقاء المستثمرين الكويتيين أكبر المتعاملين فيها. واشترى الكويتيون أسهما بقيمة 11,168 مليار دينار، مستحوذين على 83,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، مقارنة بـ 84,5٪ للفترة ذاتها 2025.

في المقابل، بلغت قيمة الأسهم التي باعها المستثمرون الكويتيون 10,857 مليارات دينار، بما يمثل 80,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، مقابل 87,5٪ للفترة ذاتها 2025، ليسجلوا صافي التداولات الوحيد شراء بنحو 310,367 ملايين دينار.

وبلغت حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة نحو 2,357 مليار دينار، بما يعادل 17,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، مقارنة بـ 10,8٪ للفترة ذاتها 2025، بينما بلغت قيمة مشترياتهم نحو 2,092 مليار دينار، أو ما نسبته 15,6٪، مقابل 14,0٪ للفترة ذاتها 2025.

وبذلك، سجل المستثمرون الآخرون صافي تداولات الأكثر بيعا بنحو 265,309 مليون دينار.

أما المستثمرون من دول مجلس التعاون الخليجي فبلغت حصتهم من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة نحو 1,6٪، مقارنة بـ 1,7٪ للفترة ذاتها 2025، وبقيمة بلغت 212,167 مليون دينار.

في المقابل، بلغت قيمة الأسهم التي اشتروها نحو 167,109 مليون دينار، بما يعادل 1,2٪ من إجمالي المشتريات، مقابل 1,5٪ للفترة ذاتها 2025، ليسجلوا صافي تداولات بيع بنحو 45,058 مليون دينار.

وكشف التقرير عن تغير في التوزيع النسبي للتداولات بين الجنسيات مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، إذ بلغت حصة الكويتيين نحو 82٪، مقابل 16,6٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى، و1,4٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان التوزيع في الفترة ذاتها من العام السابق يبلغ نحو 86,0٪ للكويتيين، و12,4٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى، و1,6٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد «الشال» أن تلك المؤشرات تعكس استمرار بورصة الكويت كسوق محلية، في ظل استحواذ المستثمر المحلي على النصيب الأكبر من التداولات، مع استمرار إقبال المستثمرين الآخرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي بمستويات تفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

وعلى صعيد نشاط الحسابات، ارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 16,6٪ ما بين نهاية ديسمبر 2025 ونهاية أغسطس 2026، مقارنة بارتفاع بنسبة 46,2٪ ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية أغسطس 2025.

وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أغسطس 2026 نحو 55,569 حسابا، بما يمثل 11,7٪ من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 53,694 حسابا في نهاية يوليو 2026، بما يمثل 11,3٪ من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنسبة 3,5٪.

المعدن الأصفر تجاوز مستوى 4400 دولار

الذهب يتحدى الفائدة والدولار.. لماذا يواصل الصعود؟

وكالات: يواصل الذهب صعوده رغم مواجهته ضغوطا يفترض أن تدفعه إلى التراجع، في مقدمتها أسعار الفائدة الأميركية وارتفاع عوائد السندات، بينما تتزايد في المقابل مخاوف التضخم والضغوط المالية الأميركية، لتضع المعدن الأصفر أمام قوتين متعارضتين، ليتجاوز المعدن مستوى 4400 دولار.

وبحسب تقرير «بلومبرغ»، ارتفع الذهب خلال الأسبوع الذي يسبق قرار الفائدة الأميركية، كما واصل المعدن مكاسبه بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات الأميركية.

لكن خلف هذه الصورة، تتزايد مخاوف أخرى تدعم الذهب، أبرزها عودة أسعار النفط إلى الارتفاع، مع وصول خام برنت إلى 100 دولار للبرميل مجددا، ما يعيد مخاوف التضخم إلى الأسواق. وفي الوقت نفسه، يواصل الدولار تراجعه للجلسة الرابعة على التوالي، في تطور يمنح الذهب مساحة إضافية للصعود. إلا أن العامل الأكثر أهمية قد يكون مرتبطا بالولايات المتحدة نفسها، إذ تثير الضغوط المالية الأميركية قلق المستثمرين بشأن القيمة طويلة الأجل للدين الحكومي، وكذلك مستقبل الدولار.

وبذلك، يجد الذهب نفسه عالقا بين قوتين متناقضتين: فائدة مرتفعة تضغط على المعدن، ومخاوف اقتصادية ومالية تدفع المستثمرين نحوه.

ويبقى السؤال أمام الأسواق: أي القوتين ستنتصر.. الفائدة التي تضغط على الذهب أم المخاوف التي تدفع المستثمرين إليه؟